

يمكن تتبع تاريخ تدقيق الحسابات إلى تاريخ المحاسبة ، والتي بدأت جميعها من الفصل بين واجبات كل من الإدارة والوكيل. وتعود كلمة "التدقيق" في الاصل الى الكلمة اللاتينية Audire والتي تعني هو يستمع ، إن الممارسات السابقة للتدقيق وإن لم تكن موثقة بشكل جيد دليل على وجود التدقيق. يبدو أن أنشطة التحقق الموجودة في اليونان القديمة هي الأقرب إلى التدقيق الحالي. بدأت التدقيق الحديث في عام 1844 عندما أقر البرلمان البريطاني قانون الشركات المساهمة للمرة الأولى حيث تطلب القانون من المديرين إبلاغ المساهمين من خلال بيان مالي مدقق عن حسابات الوحدة. في عام 1844 لم يكن المدقق مطلوباً ليكون محاسباً أو مستقلاً ، ولكن في عام 1900 تم إصدار قانون الشركات الجديد الذي تطلب في ان يكون المدقق مستقلاً. اما فيما يتعلق بالمنظمات التي اهتمت بمهنة التدقيق فكان لجمعية المحاسبين القانونيين في ادنبرة وذلك في عام 1854. ثم كانت الخطوة الثانية من خلال تأسيس الجمعية الأمريكية للمحاسبين العاميين في عام 1887 ، (AICPA) حتى عام 1930 كانت المراجعة موجهة نحو التعامل حيث أنها تركز على الإجراءات التي تم اتباعها لمعالجة الصفقة وهذه الإجراءات تعتمد إلى حد كبير على الأدلة الداخلية. وقد تطورت الممارسة الأمريكية منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو عملية جمع الأدلة المتعلقة بالأصول والالتزامات أو ما يشار إليه عادة باسم مراجعة الميزانية العمومية وذلك نتيجة لتقارير مالية مضللة واسعة النطاق التي ساهمت في انهيار سوق الأسهم في عام 1929. أسست قوانين الأوراق المالية الأمريكية لعامي 1933 و 1934 لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، هذه التشريعات أثرت بشكل كبير على التدقيق في جميع أنحاء العالم وطُلب من الشركات التي ترغب في تداول أسهم في بورصة نيويورك أو البورصة الأمريكية أن تصدر بيانات دخل مدققة بالإضافة إلى ميزانيات عمومية. أيضا وبسبب المشاكل السابقة مع التقارير المالية المضللة في العشرينيات من القرن العشرين تحول التركيز إلى عدالة عرض هذه البيانات المالية وكان دور المدقق هو التحقق من نزاهة العرض في تلك البيانات. تمت ملاحظة تغيير في أسلوب التدقيق من "التحقق من المعاملات في الكتب" إلى "الاعتماد على النظام". ويعزى هذا التغيير إلى الزيادة في عدد المعاملات التي نتجت عن النمو المستمر في حجم وتعقيد الشركات ، حيث كان من غير المحتمل أن يلعب مدققوا الحسابات دور التحقق من المعاملات. واستجابة لسقوط إنرون تم اقرار قانون ساربنز أوكسلي لعام 2002، مما أدى إلى تقديم العديد من أحكام المساءلة لكل من الإدارة والمراجعين. فقد تم إجراء تغييرات حاسمة على ممارسات التدقيق نتيجة للإصلاح الواسع النطاق في مختلف البلدان .